

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/GRID/2003/31
3 September 2003
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR THE ARAB STATES

19-09-2003

LIBRARY & DOCUMENTATION

تقرير عن أعمال الاجتماع الوزاري العربي للإعداد للمؤتمر الوزاري
الخامس لمنظمة التجارة العالمية

بيروت، ٢٤-٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

03-0691

تقرير عن:
أعمال الاجتماع الوزاري العربي للإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية
بيروت، ٢٤-٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣

موجز

في إطار سعيها لمساعدة الدول العربية على زيادة الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد والمشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبالتعاون مع كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، وجامعة الدول العربية، والبنك الدولي، ومركز بحوث التنمية الدولية في كندا، اجتماعاً وزارياً عربياً في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣، وذلك للإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سينعقد في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

وقد عقد الاجتماع تحت رعاية وحضور السيد عصام فارس نائب رئيس الوزراء اللبناني، وبمشاركة السادة وزراء التجارة والاقتصاد والتخطيط في الدول العربية. كما حضر الاجتماع السيد أحمد جويلي أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والسيد ألفارو سيلفا كالديرون أمين عام منظمة الأوبك، وممثلي كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن ممثلي العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمنظمات الأهلية وغير الحكومية المعنية.

وتناول الاجتماع بحث تطور المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والسعي نحو بلورة رؤية عربية مشتركة في هذا الشأن، استعداداً للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية. وفي ختام الاجتماع، أصدر السادة الوزراء العرب وثيقة بتوصيات تعكس موقفاً عربياً إزاء كافة الموضوعات التفاوضية الواردة في أجندة الدوحة للتنمية.

أولاً- توصيات الاجتماع الوزاري العربي للإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية

بمبادرة من الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) اجتمع الوزراء العرب بمقر الاسكوا في بيروت يومي ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣، في إطار الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانون في المكسيك خلال الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ، وتم التشاور بشأن الموضوعات المطروحة على أجندة المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة بهدف تنسيق المواقف العربية.

وعبر المجتمعون عن:

- القلق لعدم وجود تقدم محرز في المفاوضات منذ الاجتماع الوزاري الرابع في الدوحة؛
- الاستياء من عدم تنفيذ الدول المتقدمة ما التزمت به في جولات المفاوضات السابقة؛
- التأكيد على ضرورة أن يؤدي تحرير التجارة إلى دعم الأهداف التنموية للدول النامية والدول الأقل نمواً؛
- الاتفاق على عدم إضافة موضوعات جديدة على أجندة المفاوضات قبل إنهاء موضوعات التنفيذ المعلقة.

وعليه اتفق الوزراء على قيام الدول العربية بتنسيق مواقفها بما يمكنها من طرح رؤية تعكس أولوياتها وتحمي مصالحها على النحو التالي:

الملكية الفكرية والصحة العامة

١- ضرورة الانتهاء من المفاوضات الخاصة بالفقرة السادسة من الإعلان الوزاري للدوحة الخاص بالملكية الفكرية والصحة العامة قبل المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة.

٢- أن تفسر المادة ٣١ (و) من اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية على أساس أن تعبير "السوق المحلي" الوارد في هذه المادة يجب أن يشمل على الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، وأن هذه المادة تعني إمكانية التصدير بحد أقصى يبلغ ٤٩,٩% من الإنتاج بموجب التراخيص الإلزامية.

الزراعة

٣- التنسيق بين العناصر الثلاثة الرئيسية للزراعة وهي : النفاذ إلى الأسواق ودعم التصدير والدعم المحلي.

٤- بالنسبة للنفاذ إلى الأسواق، ضرورة السعي إلى إزالة كافة التعريفات التصاعدية والقمم التعريفية في الدول المتقدمة، مع تحقيق التوازن في عملية إصلاح التجارة في السلع الزراعية بالنسبة للدول النامية عن طريق استثناء بعض المنتجات الاستراتيجية، على أن يكون ذلك في أضيق الحدود حتى لا تتأثر التجارة بين الدول النامية. وكذلك تطبيق آلية الوقاية الخاصة بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً بالشكل المقترح في الملحق ٢ بتقرير رئيس الجلسة الخاصة للجنة الزراعة المرفوع إلى لجنة المفاوضات التجارية. والتأكيد على أهمية توسيع الحصص الجمركية، مع إزالة التعريفات داخل الحصص وكذلك تحسين إدارة الحصص التعريفية بالشكل الذي يحقق الشفافية وإمكانية التنبؤ وضمان الاستيفاء الكامل للحصص.

٥- تأييد إلغاء كافة أشكال الدعم التصديري، على أن يستثنى من التخفيضات السلع الغذائية الأساسية طبقاً لتصنيف الفاو، والموافقة على إخضاع الشروط الخاصة بإئتمانات التصدير المدعومة لضوابط محددة وفقاً لما تضمنه مقترح رئيس مجموعة التفاوض في هذا الشأن، مع منح الصادرات الموجهة للدول النامية المستوردة للغذاء والدول الأقل نمواً استثناءات من الشروط المحددة بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية، مع عدم تعميم تلك الاستثناءات على كافة الدول النامية والأقل نمواً كي لا تشكل عائقاً أمام التجارة، مع التأكيد على ما تضمنته الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من اتفاق الزراعة.

٦- أما بالنسبة للدعم المحلي، تأييد إلغاء كافة أشكال الدعم المحلي المشوه للتجارة، مع الإبقاء على المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً في جميع النصوص حيث وجدت. وضرورة إلغاء الصندوق الأزرق الخاص بدعم الحد من الإنتاج، مع تخفيض الدعم في الصندوق الأصفر بهدف الإلغاء للدول المتقدمة دون إلغائه للدول النامية، وكذلك وضع سقف للدعم المقدم في إطار الصندوق الأخضر للدول المتقدمة. وتأييد الاستمرار في تطبيق الفقرة ٢ من المادة ٦ المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً، مع عدم تمديد العمل بالـ Peace Clause الواردة في اتفاق الزراعة، حيث أنها تمثل نوع من المعاملة الخاصة والتفضيلية غير العادلة لصالح الدول المتقدمة.

النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية

٧- التأكيد على ضرورة مراعاة مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية ومبدأ أقل من المعاملة بالمثل، وذلك توافقاً مع نص إعلان الدوحة وكذلك أحكام المادة ٢٨ مكرر من جات ١٩٩٤. وبالنسبة لمعادلة التخفيض، تأييد استخدام المعادلة المقترحة من قبل رئيس المجموعة التفاوضية بمنظمة التجارة العالمية على أن يتم السماح للدول النامية باستخدام قيم ومعاملات تخفيض تختلف عن تلك التي تستخدمها الدول المتقدمة. وفيما يتعلق بالمبادرات القطاعية، التأكيد على أن تكون اختيارية أو أن تقوم الدول المتقدمة بإزالة التعريفات من جانب واحد حيث تمثل بعض هذه المنتجات حساسية خاصة بالنسبة للقاعدة الصناعية للدول النامية، وأهمية قيام رئيس مجموعة التفاوض بطرح أفكار جديدة بشفافية أكبر، مع مشاركة الدول النامية والأقل نمواً في المناقشات حولها. وبالنسبة للعوائق غير التعريفية، فإنه يتعين ضرورة تناول هذه العوائق على مستوى متعدد الأطراف، والتأكيد على أن المبدأ العام هو تناول كافة العوائق غير التعريفية في إطار مجموعة التفاوض الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية. أما بالنسبة للسلع البيئية، يجب التأكيد أولاً على وضع تعريف واضح ومحدد للسلع البيئية من قبل لجنة التجارة والبيئة حتى يتم التوصل إلى قائمة محددة للسلع البيئية يمكن التفاوض على أساسها، على أن يتم تعريف السلع البيئية على أساس الاستخدام النهائي للسلعة وليس على أساس الاستخدام الوسيط خلال مراحل الإنتاج.

التجارة في الخدمات

٨- مناقشة الدول التي لم تتقدم حتى الآن بعروضها المبدئية بأن تتقدم بها في أقرب وقت، مع مناقشة الدول المتقدمة بتدعيم عروضها فيما يتعلق بالقطاعات الخدمية ذات الأهمية التصديرية للدول النامية، وخاصة أسلوب التوريد الرابع المتعلق بانتقال الأشخاص الطبيعيين. وحث الدول العربية على التقدم بمقترح حول تصنيف خدمات الطاقة يعكس مصالحها سواء المصدرة منها أو المستوردة، ومن خلال الاعتماد على معياري مصادر الطاقة ومراحل عمليات الطاقة، وبما لا يمس ملكية موارد الطاقة والسيادة الوطنية عليها.

موضوعات التنفيذ

٩- التأكيد على أهمية أن تحتوى حزمة موضوعات التنفيذ على قيمة تجارية واضحة وأن تتضمن النفاذ إلى الأسواق، مع ضرورة الالتزام بتحقيق ذلك قبل المؤتمر الوزاري الخامس لما سيكون له من أثر إيجابي على باقي الموضوعات المطروحة على المؤتمر.

المعاملة الخاصة والتفضيلية

١٠- التأكيد على أهمية إقرار موضوعات المعاملة الخاصة والتفضيلية قبل المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة، لما لإقرارها من أثر إيجابي على باقي الموضوعات المطروحة على المؤتمر، والتأكيد على عدم التفرقة بين الدول النامية فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية.

الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

١١- الترحيب بالجهود المبذولة في إطار مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لإنشاء نظام متعدد الأطراف للإخطار والتسجيل عن المؤشرات الجغرافية الواردة في المادة ٢٣ من اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، والتأكيد على ضرورة توسيع نطاق الحماية الواردة في المادة المشار إليها لتشمل سلعا أخرى ذات أهمية بالنسبة للدول العربية. وتأييد المقترح المتعلق بشكاوي عدم الانتهاك بالنسبة للاتفاقية، والذي يوصي بعدم إخضاع هذا الموضوع لأحكام المادة ٢٣ من الجات. والتأكيد على المطالبة بضرورة حماية المعارف التقليدية، والعمل على وضع آلية لذلك في إطار المنظمات ذات الاختصاص مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) واليونسكو.

قواعد منظمة التجارة العالمية

١٢- التأكيد على الالتزام بما تضمنه الإعلان الوزاري للدوحة بشأن تحسين وتوضيح الأحكام الحالية لاتفاقياتي الدعم والإجراءات التعويضية ومكافحة الإغراق، دون إجراء أية تعديلات أو تغييرات جوهرية في كيان الاتفاقيتين، والعمل على أن لا تشكل المقترحات الجديدة أية أعباء إضافية - سواء مالية أو إدارية أو فنية - على سلطات التحقيق حفاظا على استمرار تطبيق الاتفاقيتين بكفاءة وفعالية.

التجارة والبيئة

١٣- الحاجة إلى تصنيف الخدمات البيئية نظرا لما يترتب عليها من آثار على قطاع الخدمات لاسيما خدمات الطاقة. ودراسة موضوع العنونة البيئية وأبعاده الاقتصادية على الصناعة عامة والنفطية بصفة خاصة. وأهمية الربط بين اهتمام الدول النفطية بالاعتبارات البيئية وسهولة حصولها على التقنية اللازمة، والمطالبة بإزالة الإجراءات التمييزية المتخذة ضد الوقود الأحفوري بشكل عام والنفط بشكل خاص وإعادة النظر في هيكلة الضرائب في الدول المتقدمة على أنواع الوقود. وتأييد الاقتراحات المقدمة من دولة قطر والمملكة العربية السعودية بشأن الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السلع والخدمات البيئية المتعلقة بالطاقة.

موضوعات سنغافورة

١٤- ضرورة التعامل مع كل موضوع من موضوعات سنغافورة الأربعة بطريقة منفصلة، نظراً لتفاوت درجات التقدم في المناقشات حولها، وفي ضوء أهمية كل منها في عملية التنمية في الدول النامية والأقل نمواً. وأن تطلق المفاوضات حول كل من موضوعات سنغافورة - طبقاً لإعلان الدوحة - على أساس نماذج تفاوض (modalities) إجرائية و موضوعية واضحة، أسوة بما يتم في باقي مجالات تفاوض برنامج عمل الدوحة. وعدم الموافقة على إدراج هذه الموضوعات في الجولة الحالية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف المثقلة بالعديد من الموضوعات - إلا من خلال إجماع صريح على نماذج التفاوض. وأهمية إتاحة مرونة خاصة للدول النامية للمحافظة على قدراتها في التعامل مع احتياجات التنمية فيها (policy space).

١٥- أهمية عدم خضوع موضوعات سنغافورة لنظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، وضرورة إدراج نصوص محددة وملزمة للمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والدول الأقل نمواً، مع منحها دعماً فنياً ومادياً من خلال المنظمات الدولية والإقليمية وشركاء التنمية (المانحين)، وأهمية التنسيق بين المنظمات الدولية والإقليمية المختصة.

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١٦- العمل على الإسراع في إتمام إجراءات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول العربية التي تتفاوض حول الانضمام وعدم إلزامها بالتزامات إضافية تفوق ما جاء في اتفاقيات جولة أوروجواي، مع الأخذ في الاعتبار المادة ٢٠ من اتفاقية الجات الخاصة بمراعاة العادات والتقاليد لهذه الدول. وأن يتضمن مشروع النص الوزاري لكانكون إلزامية القرار الصادر من المجلس العام للمنظمة المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن انضمام الدول الأقل نمواً. وتأييد إعلان دكا للدول الأقل نمواً.

١٧- التأكيد على ما جاء بالفقرة التاسعة من الإعلان الوزاري للدوحة بشأن ضرورة الأخذ بعين الاعتبار : أولاً، ما تقدمت به بعض الدول المنضمة حديثاً للمنظمة من التزامات عند الانضمام، وثانياً ما سوف تتقدم به الدول التي هي في طور الانضمام من عروض خلال المفاوضات.

١٨- التأكيد مجدداً على أهمية انضمام جامعة الدول العربية ومنظمة الأوبك إلى المنظمة بصفة مراقب قبل المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة. ودعم الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في سرعة إدراج طلبات الدول العربية المتقدمة للعضوية، وسرعة تشكيل مجموعات العمل الخاصة بها، وحث الدول غير العربية الأعضاء في المنظمة على التعاون في هذا الشأن وبذل جهود مماثلة.

التعاون الفني وبناء القدرات

١٩- ضرورة تنسيق الدعم الفني المقدم من المنظمات الدولية والإقليمية والدول المانحة وخصوصاً الإسكوا والأنكتاد ومنظمة التجارة العالمية بما يخدم بناء القدرات في الدول العربية ويتمشى مع الاحتياجات الفعلية لهذه الدول.

٢٠- الترحيب بإنشاء المجموعة العربية في منظمة التجارة العالمية والتي أنشئت وفقاً لنتائج الاجتماع التشاوري الثاني لوزراء التجارة والمالية والاقتصاد العرب الذي عقد في دولة الكويت في

أذار/مارس ٢٠٠١، والتأكيد على استمرار المجموعة في عملها وتكثيف جهودها في خدمة مصالح الدول العربية، والتأكيد على أهمية قيام سكرتارية منظمة التجارة العالمية بتوفير المساعدات الفنية والمعلومات المطلوبة لعمل المجموعة العربية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

الجلسة الأولى

ترأس الجلسة الأولى السيد/ يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة بجمهورية مصر العربية، والتي تركزت حول استعراض عام للوضع الحالي لبرنامج عمل الدوحة.

١- الوضع الحالي لبرنامج عمل الدوحة

قدم السيد رئيس الجلسة رؤيته حول الوضع الحالي لبرنامج عمل الدوحة، بما في ذلك نتائج الاجتماع الوزاري المصغر لمنظمة التجارة العالمية والذي عقد بمدينة شرم الشيخ في مصر في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، وركز على ستة موضوعات تمثل محاور رئيسية للمفاوضات الجارية في إطار برنامج عمل الدوحة، وهي: الزراعة، والنفوذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، والتجارة في الخدمات، والملكية الفكرية والصحة العامة، وموضوعات سنغافورة، وقضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

وفي هذا الإطار، لا تزال مفاوضات الزراعة تشهد خلافات كبيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأعمدة الرئيسية الثلاثة للمفاوضات وهي النفوذ إلى الأسواق والدعم المحلي ودعم التصدير. وأوضح أن كثيراً من الدول النامية التي تعتبر مستوردة صافية للغذاء مثل مصر أصبحت على قناعة بأن استمرار الدعم المقدم من جانب الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية لم يعد في صالح الدول النامية، بل أصبح عائقاً أمام قدرتها على التحول إلى دول مصدرة صافية للغذاء. وفيما يتعلق بالنفوذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، يوجد على طاولة المفاوضات عدة صيغ ومعادلات مقترحة لتخفيض التعريفات الجمركية، وما زال هناك عدم توافق في الآراء بشأن نماذج وطرق التفاوض في هذا الشأن. أما مفاوضات التجارة في الخدمات، فتسير بشكل مرضى نسبياً، وأن الفترة القادمة سوف تشهد تكثيفاً للمفاوضات المتعلقة بالالتزامات المحددة. وفي مجال الملكية الفكرية والصحة العامة، ما تزال الولايات المتحدة ما تزال تعارض مشروع قرار رئيس مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية بشأن الفقرة السادسة من الإعلان الوزاري للدوحة والخاص بالملكية الفكرية والصحة العامة، وهي الفقرة التي تتعلق بالاستخدام الفعال للتراخيص الإجبارية لمواجهة أزمات الصحة العامة. وهناك خلاف أيضاً بين الدول المتقدمة والنامية بشأن مسألة إدراج موضوعات سنغافورة على أجندة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وهي الموضوعات الخاصة بالتجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة. وأخيراً، وفيما يتعلق بقضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية، تم التوصل إلى حلول بشأن بعضها وإن كان عدد كبير منها ما زال محل تفاوض، خاصة ما يتعلق بالمنسوجات ومكافحة الإغراق والتفويض الجمركي، وقد تم تخطي الموعد المقرر للانتهاء من هذه المفاوضات. وطالب بتفعيل نصوص المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول النامية الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

وعرض ممثل منظمة التجارة العالمية تقويمه للوضع الحالي لبرنامج عمل الدوحة، فأوضح أن هناك زيادة ملموسة في مشاركة الدول النامية في هذه المفاوضات مقارنة بال جولات التفاوضية السابقة، مشيراً على

سبيل المثال إلى مفاوضات التجارة في الخدمات، حيث أصبح هذا القطاع يمثل نصيباً كبيراً ومتزايداً من الناتج القومي الإجمالي وهيكل الصادرات للدول العربية والتنمية. وسيقوم المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية بتحديد الأطر الزمنية لتقديم العروض المحسنة وشبه النهائية للالتزامات المحددة في قطاعات الخدمات، وحث الدول العربية التي لم تتقدم حتى الآن بعروضها المبدئية بأن تقوم بذلك في وقت قريب على غرار مملكة البحرين التي عكس عرضها المبدئي رؤية مدروسة حول استراتيجية قطاع الخدمات. وأوضح أن هناك فجوات كبيرة في مواقف الدول الأعضاء تجاه بعض الموضوعات الهامة المطروحة في برنامج عمل الدوحة مثل الزراعة وقضايا سنغافورة، بالإضافة إلى موضوع الملكية الفكرية والصحة العامة والذي يتسم بطبيعة خاصة ومنفصلة عن باقي القضايا التفاوضية حيث ينظر إليه كموضوع إنساني بالدرجة الأولى. وفي النهاية، أشار إلى أنه تم إعداد مسودة أولية للوثيقة الختامية المنتظر صدورها عن المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة، والتي جاءت في شكل إطار يشمل كافة عناصر برنامج عمل الدوحة دون النص على التزامات أو خطوات محددة بشأنها، انتظاراً لما سوف تسفر عنه المفاوضات والمناقشات خلال الفترة القليلة القادمة. وفي ضوء نتائج هذه المفاوضات سيتم إصدار مسودة جديدة للوثيقة الختامية تحتوى على نصوص وتوجيهات أكثر تحديداً.

الجلسة الثانية

ترأس الجلسة الثانية السيد مروان حمادة وزير الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية. وركزت الجلسة على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: استعراض نتائج اجتماع الخبراء الذي عقد يومي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣ بمقر الإسكوا في بيروت للتحضير للاجتماع الوزاري العربي؛ ومفاوضات النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية.

١- نتائج اجتماع الخبراء للتحضير للاجتماع الوزاري العربي

ألقت السيدة / نكاء مخلص الخالدي رئيس شعبة العولمة والتكامل الإقليمي بالإسكوا التقرير^(٣) الصادر عن اجتماع الخبراء الذي انعقد للتحضير للاجتماع الوزاري العربي. وتضمن التقرير نتائج المناقشات التي جرت بين الخبراء العرب، بمشاركة ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بهدف رفع توصيات محددة إلى الوزراء العرب تتضمن مواقف مشتركة إزاء كافة القضايا المطروحة في برنامج عمل الدوحة. كما أشارت إلى أنه تم الاتفاق بين منظمي اجتماع الخبراء على عرض ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا الاجتماع، وذلك من خلال قيام رئيس كل جلسة في اجتماع الخبراء بتقديم تقرير إلى الاجتماع الوزاري عن نتائج هذه الجلسة.

ومن جانب آخر، أوضحت أن الإسكوا تعتزم تنظيم اجتماع تشاوري عربي على المستوى الوزاري في كانون بالمكسيك يوم ٩ أيلول/سبتمبر قبيل انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية بهدف إحاطة الوزراء بأخر التطورات التي جرت خلال الفترة القادمة، وإتاحة فرصة جديدة أمام الوزراء للتشاور وتنسيق المواقف. وقامت الإسكوا فور صدور مسودة الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس يوم ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٣ بترجمتها إلى اللغة العربية وتوزيعها على المشاركين في اجتماع الخبراء فضلاً عن الاجتماع الوزاري من أجل الاستفادة منها في المناقشات والمداولات.

٢- الزراعة

استمع الوزراء إلى التقرير المقدم من رئيس الجلسة المعنية بالزراعة في اجتماع الخبراء، والذي أشار إلى أن مسودة الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس جاءت خالية من أية توجهات محددة سواء بالنسبة للنماذج التفاوضية أو موعد تقديم الدول بمسودات جداول التزاماتها. كما استعرض التطورات الأخيرة في مفاوضات الزراعة، ومواقف الدول الفاعلة في هذه المفاوضات، مروراً بالمسودتين اللتين أعدهما رئيس المجموعة التفاوضية ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية.

ووافق الوزراء على اقتراح الخبراء بضرورة التنسيق العربي بشأن الأعمدة الثلاثة الرئيسية للزراعة وهي النفاذ إلى الأسواق ودعم التصدير والدعم المحلي. فبالنسبة للنفاذ إلى الأسواق، اتفق الوزراء على ضرورة إزالة كافة التعريفات التصاعدية والقمم التعريفية في الدول المتقدمة، مع تحقيق التوازن في عملية إصلاح التجارة في السلع الزراعية بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً عن طريق استثناء بعض المنتجات الاستراتيجية، على أن يكون ذلك في أضيق الحدود حتى لا تتأثر التجارة بين الدول النامية فيما بينها. وكذلك تطبيق آلية الوقاية الخاصة بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً بالشكل المقترح في تقرير رئيس المجموعة التفاوضية ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية. كما أكدوا على أهمية توسيع الحصص الجمركية، وإزالة التعريفات داخل الحصص وتحسين إدارة الحصص التعريفية بالشكل الذي يحقق الشفافية وإمكانية التنبؤ وضمان الاستيفاء الكامل للحصص.

وفيما يتعلق بدعم التصدير، اتفق الوزراء على ضرورة إلغاء كافة أشكال الدعم التصديري، على أن يستثنى من التخفيضات السلع الغذائية الأساسية طبقاً لتصنيف منظمة الفاو، بالإضافة إلى الموافقة على إخضاع الشروط الخاصة بإتوماتات التصدير المدعومة لضوابط محددة وفقاً لما تضمنه مقترح رئيس المجموعة التفاوضية بالمنظمة في هذا الشأن، مع منح الصادرات الموجهة للدول النامية المستوردة للغذاء والدول الأقل نمواً استثناءات من الشروط المحددة بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية.

وفي مجال الدعم المحلي، أيد الوزراء إلغاء كافة أشكال الدعم المحلي المشوه للتجارة، مع الإبقاء على المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً في جميع النصوص حيثما وجدت. كما أكدوا على ضرورة إلغاء الصندوق الأزرق الخاص بدعم الحد من الإنتاج، مع تخفيض الدعم في الصندوق الأصفر بهدف إلغائه للدول المتقدمة دون إلغائه للدول النامية، وكذلك وضع سقف للدعم المقدم في إطار الصندوق الأخضر للدول المتقدمة. كما أيد الوزراء الاستمرار في تطبيق الفقرة ٢ من المادة ٦ من اتفاق الزراعة والمتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً، مع عدم تمديد العمل بفقرة الـ Peace Clause الواردة في اتفاق الزراعة، حيث تمثل نوعاً من المعاملة الخاصة والتفضيلية غير العادلة لصالح الدول المتقدمة.

٣- النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية

استهدفت المناقشات والمداخلات التوصل إلى رؤية عربية تجاه المفاوضات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، خاصة في ضوء الأهمية التي توليها الدول العربية لهذا المسار التفاوضي. وقدم رئيس الجلسة المعنية بالنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية في اجتماع الخبراء تقريراً إلى الوزراء حول نتائج مناقشات الخبراء في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، أكد الوزراء على ضرورة مراعاة مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية ومبدأ "أقل من المعاملة بالمثل" للدول النامية، وذلك توافقاً مع نص برنامج عمل الدوحة وكذلك الأحكام ذات الصلة في اتفاق الجات. وبالنسبة لمعادلة التخفيض، أيد الاجتماع استخدام المعادلة المقترحة من قبل رئيس المجموعة التفاوضية ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية، على أن يتم السماح للدول النامية والأقل نمواً باستخدام معاملات تخفيض تختلف عن تلك التي سوف تستخدمها الدول المتقدمة.

كما طالبت مداخلات الوزراء بأن تكون المبادرات القطاعية على أسس اختيارية أو أن تقوم الدول المتقدمة بإزالة التعريفات من جانب واحد، حيث تمثل بعض القطاعات الإنتاجية حساسية خاصة بالنسبة للقاعدة الصناعية للدول النامية والأقل نمواً. وبالنسبة للعوائق غير التعريفية، أكد الاجتماع على ضرورة تناول هذه العوائق على مستوى متعدد الأطراف، وأن المبدأ العام هو تناول كافة العوائق غير التعريفية في إطار مجموعة التفاوض الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية.

وبالنسبة للسلع البيئية، اتفق الوزراء على ضرورة وضع تعريف واضح ومحدد للسلع البيئية من قبل لجنة التجارة والبيئة في المنظمة، حتى يتم التوصل إلى قائمة محددة للسلع البيئية يمكن التفاوض على أساسها، وأن يتم تعريفها على أساس الاستخدام النهائي للسلعة وليس على أساس أسلوب أو مراحل الإنتاج.

الجلسة الثالثة

ترأس الجلسة الثالثة الشيخ / حميد بن أحمد المعلا وزير التخطيط بدولة الإمارات العربية المتحدة. وناقش الشق الأول من الجلسة قضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية، بينما تطرق الشق الثاني منها إلى قواعد منظمة التجارة العالمية.

١- قضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية

قام الوزراء بالاستماع إلى التقرير المقدم من رئيس الجلسة المعنية بقضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية في اجتماع الخبراء، والذي أشار إلى إجماع الآراء على الأهمية التي تمثلها موضوعات التنفيذ المتعلقة بالنسبة للدول العربية خاصة، والدول النامية والأقل نمواً بصفة عامة. كما أشار تقرير اجتماع الخبراء إلى اقتصار مسودة الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية على مطالبات المنظمة بمضاعفة جهودها في هذا الشأن وقيام المجلس العام للمنظمة برفع تقرير بذلك إلى المؤتمر الوزاري للمنظمة.

من هذا المنطلق، أكد الوزراء على أهمية أن تحتوى حزمة موضوعات التنفيذ، الواجب إقرارها قبل المؤتمر الوزاري الخامس، على قيمة تجارية واضحة للدول النامية وأن تتضمن نفاذاً إلى الأسواق، مع ضرورة الالتزام بتحقيق ذلك قبل المؤتمر الوزاري الخامس لما سيكون له من أثر إيجابي على باقي الموضوعات المطروحة على المؤتمر.

وفيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، فقد أوضح التقرير المقدم من اجتماع الخبراء عدم الرضا عن النص الوارد في مسودة الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس في هذا الشأن، والذي جاء خالياً من أية التزامات محددة.

وفي ضوء الأولوية التي تمثلها المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول العربية وحرصها على أن يكون هذا الموضوع محورياً أساسياً في النظام التجاري متعدد الأطراف، أكد الوزراء على أهمية إقرار موضوعات المعاملة الخاصة والتفضيلية قبل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، لما لإقرارها من أثر إيجابي على باقي الموضوعات المطروحة على المؤتمر، فضلاً عن التأكيد على عدم التفرقة بين الدول النامية فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية.

٢- قواعد منظمة التجارة العالمية

ناقش الشق الثاني من الجلسة الثالثة المفاوضات الخاصة بقواعد منظمة التجارة العالمية، حيث تم الاستماع إلى التقرير المقدم من رئيس الجلسة المعنية بذلك في اجتماع الخبراء، والذي أشار إلى أن مناقشات الخبراء في هذا الشأن تركزت على استعراض ما ورد بمسودة الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس فيما يتعلق بقواعد منظمة التجارة العالمية، حيث تضمنت المسودة مطالبة المجموعة التفاوضية ذات الصلة في المنظمة بالإسراع في المفاوضات الخاصة بمكافحة الإغراق والدعم والرسوم التعويضية، بالإضافة إلى الأخذ علماً بالتقدم المحرز على صعيد الشفافية في الاتفاقيات التجارية الإقليمية، وحث المجموعة التفاوضية على التوصل إلى قرار قريب في هذا الشأن، فضلاً عن المطالبة بالإسراع في المفاوضات الجارية بشأن تحسين وتوضيح البنود ذات الصلة بالاتفاقيات التجارية الإقليمية الواردة في نصوص اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

وفي هذا الإطار، أكد الوزراء على الالتزام بما تضمنه برنامج عمل الدوحة بشأن تحسين وتوضيح الأحكام الحالية لاتفاقيتي الدعم والإجراءات التعويضية ومكافحة الإغراق، دون إجراء أية تعديلات أو تغييرات جوهرية في كيان الاتفاقيتين، بالإضافة إلى العمل على أن لا تشكل المقترحات الجديدة أية أعباء إضافية، سواء مالية أو إدارية أو فنية، على سلطات التحقيق الوطنية حفاظاً على الاستمرار في تطبيق الاتفاقيتين بكفاءة وفعالية.

وأظهرت المناقشات وجود تفاهم على أن اتفاقات مكافحة الدعم والإغراق والرسوم التعويضية ذات صفة فنية عالية شديدة التعقيد لذلك تحتاج لمزيد من التوضيح، خاصة وأن معظم الدول العربية ليس لديها خبراء فنيين لمكافحة الدعم والإغراق. ويحتاج هذا الموضوع إلى تدريب فني وبناء قدرات على أعلى مستوى، حيث أن أي خطأ في فرض رسوم مكافحة دعم أو إغراق أمر من شأنه لجوء الدولة المتضررة إلى منظمة التجارة العالمية واتخاذ إجراءات ضد الدولة التي ارتكبت هذا الخطأ، وبالتالي ضرورة العمل على تمكين الدول العربية من إنشاء أجهزة متخصصة وفعالة في هذا الشأن على غرار ما قامت به مصر.

وأشارت المناقشات إلى الجهود المبذولة لإنشاء جهاز للدعم والإغراق لدول مجلس التعاون الخليجي، وأنه تم إعداد دراسات بهذا الشأن في كل من السعودية والكويت. كما اتفق الوزراء على ضرورة الاستفادة من خبرات الدول العربية التي لديها بالفعل مثل هذه الأجهزة، بالإضافة إلى الحصول على الدعم الفني اللازم من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. كما أجمعت الآراء على أهمية موضوع الدعم بالنسبة للدول العربية، بما في ذلك الدول الخليجية المصدرة للمنتجات البترولية والنفطية والغاز.

الجلسة الرابعة

ترأس الجلسة السيد / نور الدين بوكروح وزير التجارة الجزائري. وقد ناقش الشق الأول من الجلسة مفاوضات التجارة في الخدمات، بينما خصص الشق الثاني لبحث الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

١- التجارة في الخدمات

يعد قطاع الخدمات قطاع هام وحيوي لكافة الدول العربية ويمثل جزءاً كبيراً ومتزايداً من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. وفي هذا الإطار، استعرض الوزراء نتائج اجتماع الخبراء بشأن التجارة في الخدمات، والذي عكس إجماعهم على وجود خلافات أقل في مفاوضات التجارة في الخدمات الجارية في إطار برنامج عمل الدوحة مقارنة بالمسارات التفاوضية الأخرى. كما لم تشهد مناقشات الخبراء تبايناً ملحوظاً في وجهات النظر عما تضمنته مسودة الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس، والتي ناشدت الدول التي لم تتقدم حتى الآن بعروضها المبدئية بأن تتقدم بها في أقرب وقت، والتأكيد على ضرورة إيلاء أهمية للقطاعات الخدمية ذات الأهمية التصديرية للدول النامية والأقل نمواً، وحق الدول في سن القوانين ذات الصلة بتجارة الخدمات بما يتسق مع أولوياتها الوطنية، وإن كانت المسودة قد تجنبت ملء الفراغات الخاصة بتحديد مواعيد تقدم الدول بالعروض المحسنة والعروض شبه النهائية. كما ناقش الوزراء الأسلوب الرابع لتوريد الخدمات والخاص بانتقال الأشخاص الطبيعيين، وناشدوا الدول المتقدمة تدعيم عروضها في هذا الشأن لما له من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

من جانب آخر، اتفق الوزراء على أهمية الانتهاء من المفاوضات الخاصة بوضع بعض الضوابط القانونية للتجارة في الخدمات طبقاً للجدول الزمني المحدد لتلك المفاوضات. كما استعرض الوزراء نتائج مناقشات الخبراء حول موضوع خدمات الطاقة في إطار منظمة التجارة العالمية، وذلك في ظل وجود ترابط بين هذا الموضوع وكثير من الموضوعات الأخرى الواردة في برنامج عمل الدوحة، مثل النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، ومكافحة الإغراق، والدعم والرسوم التعويضية، والتجارة والبيئة. وفي ظل غياب تصنيف موحد لخدمات الطاقة في منظمة التجارة العالمية، أيد الوزراء توصية الخبراء بأن تتقدم الدول العربية بمقترح حول تصنيف خدمات الطاقة يعكس مصالح هذه الدول، سواء المصدرة منها أو المستوردة، من خلال الاعتماد على معياري مصادر الطاقة ومراحل عمليات الطاقة، وبما لا يمس ملكية موارد الطاقة وسيادة الدول عليها.

كما تطرقت مداخلات الوزراء إلى الترابط القائم بين المسارات التفاوضية المختلفة في إطار برنامج عمل الدوحة، وبالتالي إمكانية تأثر مفاوضات التجارة في الخدمات سلباً باستمرار تأزم الموقف التفاوضي في الموضوعات الأخرى.

٢- الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

بدأت مداولات الوزراء عقب الاستماع إلى التقرير المقدم من رئيس الجلسة المعنية بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في اجتماع الخبراء. وفيما يتعلق بالملكية الفكرية والصحة العامة، أجمعت آراء الوزراء على أن هذا الموضوع يعد إنسانياً بالدرجة الأولى، وهي مسألة حيوية للدول النامية والأقل نمواً. وفي هذا الإطار، استعرض الاجتماع الإعلان الوزاري للمنظمة الصادر في الدوحة بهذا الشأن، والوضع الحالي للمفاوضات الخاصة بالفقرة السادسة من الإعلان، حيث أكد الاجتماع على ضرورة الانتهاء

من إقرار مفاوضات الفقرة السادسة من الإعلان على أساس مسودة قرار مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بالموضوعات الأخرى المدرجة على أجندة مفاوضات الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، استعرض الوزراء التكاليف الواردة بهذا الشأن في برنامج عمل الدوحة، والتعرف على الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، حيث أكد الوزراء على ضرورة توسيع نطاق الحماية التي تتمتع بها المؤشرات الجغرافية طبقاً للمادة ٢٣ من اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لتشمل سلعاً أخرى ذات أهمية بالنسبة للدول العربية. كما رحب الاجتماع بالجهود المبذولة في إطار مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية بمنظمة التجارة العالمية لإنشاء نظام متعدد الأطراف للإخطار والتسجيل عن المؤشرات الجغرافية. كذلك أيد المقترح المتعلق بشكاوي عدم الانتهاك بالنسبة لاتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، والذي يوصي بعدم إخضاع هذا الموضوع لأحكام المادة ٢٣ من اتفاقية الجات.

وتطرقت المناقشات إلى وضع الدول العربية الساعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مثل اليمن والجزائر من حيث القيام بوضع قوانين وتشريعات وطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية، ووجوب استفادة هذه الدول من الخبرات المتوفرة لدى الدول العربية التي لديها مثل هذه القوانين. كما طالبت بعض الدول بوجود إنشاء آلية لحماية المعارف التقليدية من قبل المنظمات ذات الاختصاص مثل اليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

الجلسة الخامسة

ترأس الجلسة الخامسة السيد / على صالح الصالح وزير التجارة بمملكة البحرين. وناقش الشق الأول من الجلسة موضوعات سنغافورة وهي: التجارة والاستثمار، والتجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة. وتطرق الشق الثاني إلى موضوعي التجارة والديون والتمويل، والتجارة ونقل التكنولوجيا.

١- موضوعات سنغافورة

استعرض الوزراء نتائج مناقشات الخبراء بشأن موضوعات سنغافورة، حيث تم التأكيد على توصيات الخبراء بشأن ضرورة التعامل مع موضوعات سنغافورة الأربعة بطريقة منفصلة نظراً لتفاوت درجات التقدم في المناقشات حولها، ونظراً للأهمية التي تمثلها كل منها في عملية التنمية في الدول النامية والأقل نمواً. كما اتفق الوزراء على ضرورة عدم إدراج هذه الموضوعات في الجولة الحالية من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف المتقلة بالعديد من الموضوعات إلا من خلال إجماع صريح خلال المؤتمر الوزاري الخامس على طرق ونماذج تفاوض موضوعية وإجرائية واضحة. كما تم التأكيد على أهمية إتاحة مرونة خاصة في هذا الشأن للدول النامية والأقل نمواً للمحافظة على قدراتها في التعامل مع احتياجات التنمية فيها.

كما أكد الاجتماع على أهمية عدم خضوع موضوعات سنغافورة لنظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، وضرورة إدراج نصوص محددة وملزمة للمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً، مع منحها دعماً مادياً وفنياً من خلال المنظمات الدولية والإقليمية والدول المانحة، وأهمية التنسيق ما بين المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الشأن.

كذلك اتفق الوزراء على ضرورة قيام الدول العربية بالإسراع في دراسة تأثير هذه الموضوعات على اقتصادياتها حتى يتوفر لديها صورة أفضل حول الخيارات الممكنة اتخاذها فيما يتعلق بالمناقشات الجارية بمنظمة التجارة العالمية.

٢- التجارة والديون والتمويل، والتجارة ونقل التكنولوجيا

وفيما يتعلق بموضوعي التجارة والديون والتمويل، والتجارة ونقل التكنولوجيا، تم الاتفاق على ضرورة قيام الدول العربية بالإسراع في دراسة تأثير هذين الموضوعين على اقتصاداتها حتى تتمكن من اتخاذ مواقف بناءة، خاصة في ظل المناقشات التي تتم بهذا الشأن داخل اللجان ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية.

كما طالب الاجتماع الدول الأعضاء بالمنظمة بالعمل على تفعيل النصوص والأحكام الواردة في كافة اتفاقيات المنظمة ذات الصلة بتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية والأقل نمواً.

الجلسة السادسة

ترأس الجلسة السادسة الشيخ/ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة بدولة قطر. وناقشت الجلسة موضوعين هما: التجارة والبيئة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

١- التجارة والبيئة

استمع الوزراء إلى التقرير الذي قدمه رئيس الجلسة المعنية بالتجارة والبيئة في اجتماع الخبراء، والذي تضمن استعراض التكاليف ذات الصلة بالتجارة والبيئة الواردة في برنامج عمل الدوحة، وأبرز المقترحات التفاوضية المقدمة في هذا الشأن، والوضع الحالي للمفاوضات، وما تضمنته مسودة الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس بشأن التجارة والبيئة.

وفي هذا الإطار، اتفق الوزراء مع ما ورد في مسودة الوثيقة الختامية المشار إليها، والتي تضمنت الترحيب بالتقدم المحرز في المفاوضات الجارية في لجنة التجارة والبيئة بمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بوضع تفاهم مشترك للبند ذات الصلة الواردة في برنامج عمل الدوحة. كما اتفق الوزراء على الحاجة إلى إجراء تصنيف للخدمات البيئية نظراً لما يترتب عليها من آثار على قطاع الخدمات لا سيما خدمات الطاقة. كما طالب الاجتماع بأهمية دراسة موضوع العنونة البيئية وأبعاده الاقتصادية على الصناعة عامة والصناعة النفطية بصفة خاصة، وضرورة الربط بين اهتمام الدول النفطية بالاعتبارات البيئية وسهولة حصولها على التقنية اللازمة. من جانب آخر، أيد الاجتماع المقترحات المقدمة من دولة قطر والمملكة العربية السعودية بشأن الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السلع والخدمات البيئية المتعلقة بالطاقة.

هذا واتفق الوزراء على أهمية قيام الدول العربية بالمشاركة الفعالة في المفاوضات الجارية في لجنة التجارة والبيئة، فضلاً عن تشجيع الدول العربية على التقدم بمقترحات تفاوضية تعكس مصالحها الاقتصادية والتجارية سواء في مفاوضات البيئة أو غيرها من المسارات التفاوضية الأخرى.

٢- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

ناقش الوزراء باستفاضة موضوع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية نظراً لأهميته للدول العربية، وخاصة الدول العربية الخمس التي هي في طور الانضمام إلى المنظمة وهي المملكة العربية السعودية ولبنان واليمن والجزائر والسودان، بالإضافة إلى الدول العربية التي تقدمت بطلبات انضمام وهي سوريا وليبيا.

وإلى جانب الاستماع إلى نتائج مناقشات الخبراء في هذا الشأن، استمع الوزراء إلى تقييم قدمه ممثل منظمة التجارة العالمية حول الصعوبات التي تواجه الدول الساعية إلى الانضمام للمنظمة، والتي حددها بثلاثة أنواع: قانونية وتفاوضية وتطبيقية. كما أوصى ممثل المنظمة بأهمية قيام الدول العربية الساعية للانضمام بالتشاور مع شقيقاتها من الدول العربية الأعضاء بالمنظمة للتعرف على خبراتها في هذا المجال وضمان التأييد العربي اللازم في مفاوضات الانضمام، فضلاً عن التعرف على كيفية قيام الدول الساعية إلى الانضمام بموائمة تشريعاتها ولوائحها الوطنية بما يضمن توافقها مع الأحكام الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. من جانب آخر، تم استعراض الجهود التي تبذلها كل من الأنكتاد والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقديم الدعم الفني للدول العربية في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وطالب الوزراء بالإسراع في إتمام إجراءات الانضمام للمنظمة بالنسبة للدول العربية التي تتفاوض بهذا الشأن، مع عدم إلزامها بأية التزامات أو أعباء إضافية تفوق ما جاء في اتفاقات جولة أوروغواي، وضرورة مراعاة العادات والتقاليد لهذه الدول بما يتوافق مع أحكام اتفاقية الجات. كما نادى الاجتماع بضرورة إلزامية القرار الصادر من المجلس العام للمنظمة بشأن انضمام الدول الأقل نمواً للمنظمة. وبالنسبة للدول المنضمة حديثاً للمنظمة، أكد الوزراء على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ما تقدمت به تلك الدول من التزامات واسعة النطاق عند الانضمام.

من جانب آخر، وافق الوزراء على التقدم مجدداً بطلب انضمام كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الأوبك إلى المنظمة بصفة مراقب قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة، والعمل على أن يحظى هذا الطلب بالتأييد اللازم من جانب الدول الأعضاء في المنظمة.

الجلسة السابعة

ترأس الجلسة السابعة السيد/ غسان الرفاعي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالجمهورية العربية السورية. وتركز على مناقشة موضوع المساعدة الفنية وبناء القدرات.

١- المساعدة الفنية وبناء القدرات

تتبع أهمية موضوع المساعدة الفنية وبناء القدرات من كونه عاملاً مؤثراً في قدرة الدول العربية والنامية على التفاوض، سواء بالنسبة للدول التي هي في طور الانضمام أو الدول التي تتمتع بعضوية المنظمة. كما يؤثر بناء القدرات في مدى تمكن الدول من تعظيم الفرص والمكاسب خلال مشاركتها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وعرض في الجلسة التقرير المقدم من رئيس الجلسة المعنية بالمساعدة الفنية وبناء القدرات في اجتماع الخبراء، والذي أكد على أن مناقشات الخبراء في هذا المجال كانت موضوعية وذات فائدة نتيجة تواجد عدد كبير من ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بتقديم الدعم الفني للدول العربية في مجال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية والأنكاد والإسكوا والبنك الدولي وغيرها.

وأكد الوزراء على ضرورة التنسيق ما بين المنظمات الدولية والإقليمية والدول المانحة في مجال تقديم المساعدات الفنية للدول العربية، بحيث تخاطب هذه المساعدات بشكل مباشر بناء وتنمية القدرات التفاوضية للكوادر العربية، سواء في مجال فهم واستيعاب الحقوق والواجبات المترتبة على أحكام ونصوص اتفاقات منظمة التجارة العالمية أو في مجال تعظيم المكاسب وتحقيق المصالح الاقتصادية الوطنية في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. كما ناشد الوزراء المنظمات العربية مواصلة وزيادة الدعم الفني المقدم من جانبها للدول العربية خاصة فيما يتعلق بمفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمفاوضات الجارية في إطار برنامج عمل الدوحة.

من جانب آخر، رحب الاجتماع بإنشاء المجموعة العربية في منظمة التجارة العالمية، والتي أنشئت وفقاً لنتائج الاجتماع التشاوري الثاني لوزراء التجارة والمالية والاقتصاد العرب الذي عقد في دولة الكويت في آذار/مارس ٢٠٠١. كما أكد الوزراء على أهمية استمرار عمل المجموعة وتكثيف جهودها لخدمة مصالح الدول العربية. كما طالب الاجتماع سكرتارية منظمة التجارة العالمية في جنيف بمواصلة توفير الدعم الفني اللازم والمعلومات المطلوبة لتسهيل عمل المجموعة العربية.

وتمت الإشادة بالدور الحيوي الذي تلعبه الإسكوا في مجال المساعدة الفنية وبناء القدرات في الدول العربية، وكذلك بالدور الذي لعبته في التحضير للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وبدورها في الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس، والذي سوف يمتد خلال انعقاد المؤتمر في كانون، حيث أن هناك حاجة ماسة للمساعدة المقدمة من خبراء الإسكوا أثناء المؤتمر.

الجلسة الختامية

ترأس الجلسة الختامية كل من السيد/ أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسيدة/ مرفت تلاوي الأمين التنفيذي للإسكوا.

وأصدر الوزراء توصيات تتضمن موقف الدول العربية من كافة القضايا المطروحة على أجندة المفاوضات الجارية في إطار برنامج عمل الدوحة في ضوء المناقشات والمداولات التي شهدتها الاجتماع. كما تم الاتفاق على رفع هذه التوصيات، بعد ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، إلى سكرتارية منظمة التجارة العالمية من خلال البعثة الدبلوماسية لمملكة البحرين في جنيف من أجل توزيعها كوثيقة رسمية على الدول الأعضاء في المنظمة. كما تم الاتفاق على استمرار التشاور والتنسيق بين الدول العربية استعداداً للمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة.

وفي نهاية الاجتماع، وجه الوزراء الشكر للحكومة اللبنانية على رعايتها لهذا الاجتماع الوزاري الذي جاء في توقيت بالغ الأهمية قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية. كما قدم الاجتماع الشكر إلى الإسكوا للدور الذي تقوم به في تقديم المساعدة للدول العربية في مجال النظام التجاري العالمي والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، سواء من خلال تنظيم واستضافة مثل هذه الاجتماعات الوزارية

لتنسيق المواقف العربية، أو من خلال الندوات وورش العمل التي يتم عقدها على مستوى الخبراء لمناقشة مختلف الموضوعات التجارية الدولية، أو من خلال الأبحاث وأوراق العمل التي تم إعدادها حول كافة القضايا المطروحة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

ثالثاً- تنظيم المؤتمر والمشاركون

تحت رعاية السيد عصام فارس نائب رئيس الوزراء اللبناني والسيدة مرفت تلاوي الأمين التنفيذي لاسكوا، انعقد الاجتماع الوزاري العربي بمقر الإسكوا في بيت الأمم المتحدة في بيروت يومي ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣، للتحضير للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية والمقرر عقده في كانكون بالمكسيك خلال الفترة من ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وحضر الاجتماع السادة وزراء التجارة والاقتصاد والتخطيط في الدول العربية، والسيد أحمد جويلي أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والسيد ألفارو سيلفا كالديرون أمين عام منظمة الأوبك، وممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية، وممثل عن الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، فضلاً عن ممثلي العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمنظمات الأهلية وغير الحكومية المعنية^(١).

ألف- مكان المؤتمر وتاريخ انعقاده

عقد الاجتماع الوزاري العربي للإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، في بيروت خلال الفترة ٢٤-٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣.

باء- الجلسة الافتتاحية^(٢)

رحبت السيدة ذكاء مخلص الخالدي مدير إدارة العولمة والتكامل الإقليمي بالاسكوا بالسادة الوزراء ورؤساء الوفود والمشاركين في الاجتماع الوزاري، مشيرة إلى الجهود التي بذلتها الإسكوا من أجل الإعداد لهذا الاجتماع، بما في ذلك تنظيم اجتماع الخبراء الذي عقد يومي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣ للتحضير للاجتماع الوزاري العربي. كما أوضحت أن في إطار الدور الذي تقوم به الإسكوا لمساعدة الدول العربية في زيادة الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، تم إعداد ٢٦ ورقة عمل تتناول كافة الموضوعات المطروحة في أجندة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار أجندة الدوحة للتنمية.

ثم ألقت السيدة مرفت تلاوي الأمين التنفيذي لاسكوا كلمة افتتاحية أوضحت فيها أن هذا الاجتماع يعد دليلاً على الوعي المتزايد لدى الدول العربية بقضايا النظام التجاري العالمي والاهتمام بتنسيق المواقف العربية تجاه المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، لما لذلك من تأثير بالغ على مستقبل اقتصادات دول العالم خاصة النامية منها. وأشارت إلى الاجتماع الوزاري العربي الذي استضافته الإسكوا للإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة عام ٢٠٠١، والذي كان إيجابياً ومشجعاً لاسكوا للقيام بنشاط مماثل قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس. وأكدت أن هذا الاجتماع يكتسب أهمية خاصة في ظل الظروف التي يمر فيها العالم اليوم وخاصة ما يواجهه المنطقة العربية من تحديات وعدم استقرار بسبب الحروب واستمرار النزاعات، وهو أمر يزيد من الصعاب التي تواجهها دول المنطقة في طريق تحقيق

(١) مرفق قائمة بأسماء المشاركين في الاجتماع الوزاري العربي.

(٢) مرفق نص الكلمات التي أُلقيت في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري العربي.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة. ويضاف إلى ذلك ما تشهده المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من تباطؤ فضلاً عن تراجع شروط التجارة في غير صالح الدول النامية وانهيار أسعار بعض السلع الأولية ووضع قيود لهجرة العمالة، الأمر الذي يستلزم تصافير الجهود وتحمل أطراف النظام التجاري العالمي لمسؤولياتهم من أجل استمرارية هذا النظام ومصداقيته واتسامه بالعدالة، وبما يتماشى مع أهداف الألفية الثالثة في تقليص الفقر والجوع والأمية. كما أشارت إلى أن تنفيذ برنامج عمل الدوحة لم يشهد تقدماً في أغلب المجالات، خاصة الزراعة، وقضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة. وفي هذا الإطار، أكدت أن تنسيق المواقف العربية وتنسيق المواقف بين الدول النامية أمر هام وضروري. كما أوضحت أن الإسكوا قامت بإعداد ٢٦ ورقة عمل وبحث باللغة العربية في موضوعات مختلفة تتناول القضايا المطروحة للتفاوض في منظمة التجارة العالمية كمساهمة منها لمساعدة الدول العربية على زيادة المعرفة والوعي بتلك الموضوعات، بما يؤدي إلى زيادة اندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد.

وأكد السيد أحمد جويلي أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن هذا الاجتماع يأتي في وقت بالغ الأهمية حيث تستعد دول العالم للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يستدعي تنسيق المواقف العربية بشأن الموضوعات المطروحة للتفاوض في المنظمة. ويجب أن تلعب هذه الدول دوراً إيجابياً في المفاوضات لهدف زيادة حجم تجارتها العالمية، حيث يقتصر نصيب الدول العربية حالياً على ٣% فقط من التجارة العالمية. وأن أكبر تحدي في المنطقة هو البطالة حيث ينضم إلى سوق العمل في الدول العربية ٤ ملايين فرد سنوياً، الأمر الذي يستدعي زيادة الاستثمارات في هذه الدول. وأن النظم الاقتصادية والإدارية العربية تتميز بالجمود الذي يحد من الاستخدام الأمثل للقوى البشرية مما يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية، ومن هنا تتبع ضرورة الاستفادة من النظام التجاري العالمي الجديد في القيام بإصلاحات داخلية في النظم الجمركية وقوانين الاستثمار والتجارة الخارجية والتشريعات ذات الصلة، فضلاً عن العمل على تنويع قاعدة الانتاج والصادرات. ويعتمد المستقبل الاقتصادي للدول العربية على إزالة المعوقات التجارية في إطار مشروع تنموي متكامل قائم على الاندماج في السوق العالمي للحصول على المزيد من الاستثمارات والتكنولوجيا.

وفي كلمة الافتتاح التي ألقاها السيد عصام فارس نائب رئيس الوزراء اللبناني وراعى الاجتماع، أكد على أن هدف الاجتماع هو بلورة موقف عربي متجانس وربما موحد تجاه الموضوعات المطروحة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، مشيراً إلى أنه تتمتع الآن ١١ دولة عربية بعضوية المنظمة، ومن المتوقع أن ينضم لبنان قريباً. وأوضح أن المنطقة العربية تأثرت سلباً بالركود الاقتصادي الدولي أكثر من غيرها من مناطق العالم، وبالتالي هناك ضرورة لإعادة الهيكلة الاقتصادية ومواجهة تحديات العولمة بقوانين وإجراءات حديثة ومتطورة. وأن انخراط الدول العربية في النظام التجاري العالمي الجديد يعني دخول هذه الدول عصر العولمة من أجل تحقيق نمو اقتصادي ملموس، وهذا يعني تغييراً جذرياً في السياسات الحالية في الدول العربية، وإن كان دخول عصر العولمة يجب أن لا يعني القبول بشروط التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم.

وأوضح السيد هشام يوسف ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الهدف الذي ينبغي أن لا يغيب عن بال المشاركين في الاجتماع هو كيفية قيام الدول النامية، ومنها الدول العربية، بإضفاء المزيد من التوازن على النظام التجاري الدولي، لأن التوازن الذي كانت العديد من الدول النامية تتصور أنها توصلت إليه في جولة أوروغواي لم يتحقق على أرض الواقع، بل انخفض نصيب العديد من الدول النامية ومنها الدول العربية في التجارة الدولية. لذلك هناك ضرورة للعمل على التوصل إلى توازن في المفاوضات

الجارية في مختلف المجالات، بالإضافة إلى الدفع بجهود الإصلاح والتحديث الداخلي وزيادة الإسهام العربي في تطوير النظام التجاري الدولي. وأن نشأة منظمة التجارة العالمية في مراكش والاتفاق على جولة المفاوضات الحالية في الدوحة يشير إلى وجود اهتمام عربي من المحيط إلى الخليج بالنظام التجاري العالمي الجديد. لكن على الرغم من هذا الإسهام، لم تتمكن الجامعة العربية بعد من الحصول على صفة مراقب في المنظمة بسبب الفيتو الإسرائيلي المدعوم أمريكياً، كما لم يتم بعد إدخال اللغة العربية ضمن لغات العمل الرسمية للمنظمة وهذه الجهود يجب أن تستمر، فضلاً عن تقديم الدعم للدول العربية الراغبة في الانضمام للمنظمة. كما أكد على ضرورة دعم العمل الاقتصادي العربي المشترك بما في ذلك تنفيذ وتطوير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى يمكن للدول العربية أن تلعب دوراً أكثر تأثيراً في النظام التجاري الدولي الجديد.

وأشارت ممثلة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) السيدة لاشامي بوري إلى أن الإسهام العربي في حركة العولمة يرجع إلى عصور قديمة حينما عبر التجار العرب البحار والمحيطات لتنمية التجارة في مختلف السلع. وحثت الدول العربية على القيام بدور مؤثر في النظام التجاري العالمي الجديد، وضرورة العمل على ضمان قيام المفاوضات التجارية، سواء الإقليمية أو متعددة الأطراف، بمخاطبة الأولويات التنموية للدول العربية والنامية بصفة عامة. وأوضحت أن الأنكتاد تقوم بدور خاص في تقديم الدعم الفني وبناء القدرات للدول العربية والنامية في مجال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، كما يعد الأنكتاد محفلاً للدول النامية من أجل التشاور والتنسيق بشأن قضايا التجارة والتنمية. من جانب آخر، أكدت على أن برنامج عمل الدوحة يوفر تحديات وفرص للدول العربية، ولكن المفاوضات تسير ببطء كما تم تخطي مواعيد زمنية نص عليها برنامج العمل للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مجالات وقضايا مطروحة للتفاوض، مثل مسائل التنفيذ والزراعة والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية والملكية الفكرية والصحة العامة وغيرها، وجميعها قضايا وموضوعات تشكل أهمية كبيرة للدول العربية. كما حذرت من العوائق غير التعريفية المفروضة على صادرات الدول العربية والنامية، والتي أصبحت تفوق في أهميتها وتأثيرها العوائق التعريفية. وأعربت عن أملها في انضمام باقي الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية خلال وقت قريب، حتى يزداد تأثير الدول العربية في مجريات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

أوضح أمين عام منظمة الأوبك السيد ألفارو سيلفا كالديرون أن تحرير التجارة الدولية لا يجب أن يؤدي إلى الإضرار بالسياسات الوطنية وتحقيق الأولويات التنموية للدول العربية والنامية. ويجب على هذه الدول العمل على تنويع قواعد اقتصاداتها وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها، فضلاً عن العمل على تحقيق مزيد من التوازن في النظام التجاري العالمي من خلال الحصول على فرص أفضل لنفاذ صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة وتفعيل أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. كما أشار إلى أن المفاوضات الخاصة بخدمات الطاقة والجارية في إطار مفاوضات التجارة في الخدمات تعد مسألة هامة وحيوية للدول العربية ومنظمة الأوبك.

وأعرب ممثل المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السيد عبد الحميد ممدوح عن سعادته بالدور المتزايد الذي تلعبه الدول العربية في النظام التجاري متعدد الأطراف. وأكد أن ما يجري حالياً على الساحة التجارية الدولية هو إعادة تعريف للسياسة التجارية، التي أصبحت الآن تتعدى المسائل المتعلقة بالاستيراد والتصدير لتشمل مسائل عديدة متعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أكد على أن تحرير التجارة ليس هدفاً في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة. وأن المشاركة الفعالة من جانب الدول العربية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف أمراً أساسياً للاستفادة من الفرص والمكاسب التي توفرها تلك المفاوضات. وعلى الدول العربية أن تتذكر أن المؤتمر الوزاري الخامس في كانون

محطة في طريق المفاوضات وليس نهاية المفاوضات. كما شدد على الأهمية المتزايدة التي توليها منظمة التجارة العالمية لتقديم الدعم الفني وبناء القدرات في الدول العربية، والنامية بصفة عامة، بحيث أصبحت المنظمة تقدم هذا الدعم بشكل غير مسبوق.

أعرب ممثل البنك الدولي السيد جيفرى لويس عن سعادة البنك بالمساهمة في دعم جهود الإسكوا لعقد هذا الاجتماع ومن خلال المشاركة في تمويل الدراسات التي أعدتها الإسكوا عن كافة القضايا المطروحة في برنامج عمل الدوحة، وتأتي هذه المساهمة اقتناعاً من البنك بأن تحرير التجارة يسهم في تحقيق أهدافه ذات الصلة بمكافحة الفقر وزيادة النمو وخلق فرص العمل. وأكد على تأييد البنك الدولي للأهداف التنموية الواردة في برنامج عمل الدوحة، والتي يجب أن تؤدي إلى زيادة مشاركة الدول النامية بفعالية في النظام التجاري متعدد الأطراف. كما أشار إلى تعاون البنك الدولي مع المنظمات الإقليمية والدولية والدول المانحة بشأن تفعيل الأهداف التنموية الواردة في برنامج عمل الدوحة.

وفي كلمة ختامية في الجلسة الافتتاحية، أكد ممثل نائب رئيس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية التمسك بالهوية العربية في النظام التجاري العالمي، محذراً من أن إطلاق آليات السوق الحر في العالم العربي سوف يؤدي إلى المزيد من التبعية للقوى الاقتصادية الكبرى، ونادى ببناء كتلة اقتصادية عربية لمواجهة تلك التحديات.

جيم - المشاركون

شارك في الاجتماع الوزاري السادة وزراء التجارة والاقتصاد والتخطيط في الدول العربية بالإضافة إلى خبراء من عدد من المنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية والاتحادات ذات الصلة والمنظمات الأهلية وغير الحكومية.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف - الدول الأعضاء في الإسكوا

السيد جمعة محمد أحمد الكيت
باحث اقتصادي في قسم منظمة التجارة العالمية
وزارة الاقتصاد والتجارة
ابوظبي، الامارات العربية المتحدة
هاتف: ٥٠٤٣٢١٤٣٢
بريد إلكتروني: jalkait@emirates.net.ae

مملكة البحرين

السيد علي بن صالح الصالح
وزير التجارة
المنامة - مملكة البحرين
ص.ب: ٥٤٧٩
هاتف: ٩٧٣٥٣٢١٢١
فاكس: ٩٧٣٥٣٠٤٦٩

السيد وحيد مبارك سيار
سفير مملكة البحرين لدى الجمهورية العربية السورية
دمشق - الجمهورية العربية السورية
ص.ب: ٣٦٢٢٥
هاتف: ٠٠٩٦٣١١٦١٣٢٣١٤
فاكس: ٠٠٩٦٣١١٦١٣٠٥٠٢

السيد مصطفى شاكرا الخطيب
خبير في التجارة الدولية
دائرة التجارة
المنامة - مملكة البحرين
هاتف: ٩٧٣-٩٤٣٤١٦٠

السيدة إيمان أحمد الدوسري
رئيس قسم التجارة الخارجية والمنظمات الدولية
إدارة العلاقات التجارية الخارجية
وزارة التجارة
المنامة - مملكة البحرين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد بسام فالح خريس
قنصل المملكة الأردنية الهاشمية في لبنان
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-٥-٩٢٢٥٠٠
فاكس: ٩٦١-٥-٩٢٢٥٠٢
بريد إلكتروني: faris@royal.net

دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد حميد بن أحمد المعلا
وزير التخطيط
أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
ص.ب: ٩٠٤
هاتف: ٦٢٦٨٩٨٩
فاكس: ٦٢٧١٣٧٥

السيد محمد صالح شلواح
مدير ادارة التخطيط
وزارة التخطيط
ص.ب: ٩٠٤
ابوظبي، الامارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١-٢- ٦١٢٣٢٧١
فاكس: ٩٧١-٢- ٦٢٧٦٤٥٦
بريد إلكتروني: shehwah@emirates.net.ae

السيد أحمد السيد محمد الهاشمي
وكيل الوزارة المساعد لشؤون التخطيط والاحصاء
وزارة التخطيط
ابوظبي، الامارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١-٢٦٢٧١١١٨
فاكس: ٩٧١- ٢٦٢٧٦٤٥٦

السيد حمدان مبارك العكبري
مدير الشؤون الاقتصادية
وزارة النفط والثروة المعدنية
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١٢٦٦٥٦٥٢
بريد إلكتروني: hakbari.mopmr@uae.gov.ae

السيد عبد الله عبد العزيز المناعي
ابوظبي، الامارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١-٥٠٧٤٧٠٣٣٣
فاكس: ٩٧١-٢٦٢٧٦٤٥٦

السيد عبد الله الخطاب
مدير عام محروقات الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد
البتروولية
وزارة النفط والثروة المعدنية
دمشق، الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٤٤٥٦٣٨٣
فاكس: ٤٤٤٥٧٩٦

السيد محمد بدر كوجان
معاون مدير العلاقات الدولية
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
دمشق - الجمهورية العربية السورية
ص.ب: ١٠١٥٩

سلطنة عُمان
السيد أحمد بن بركات آل إبراهيم
القائم بأعمال سفارة سلطنة عمان في بيروت
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٨٥٦٥٥٥

السيد جابر مرهون فليفل
مدير عام المنظمات والعلاقات التجارية
وزارة التجارة والصناعة
مسقط، سلطنة عمان
هاتف: ٩٦٨-٧٧١٦٢٤١
فاكس: ٩٦٨-٧٧١٥٤٠٠
بريد إلكتروني: dgoce@mocioman.gov.om

السيدة فاطمة بنت عمر الحكمانى
مدير دائرة المنظمات والعلاقات الدولية
وزارة النفط والغاز
ص.ب: ٥٥١، الرمز البريدي ١١٣
مسقط، سلطنة عمان
هاتف: ٦٩٥٥٥٢
فاكس: ٦٩١٠٤٦
بريد إلكتروني: fatma@mog.gov.com

دولة قطر
السيد حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني
وزير الاقتصاد والتجارة
الدوحة - دولة قطر
ص.ب: ٢٢٩٦٦
هاتف: ٤٩٣٢٠٠٠
فاكس: ٤٩٣٢١١١
بريد إلكتروني: h-binfaisal@qatar.net.qa

المملكة العربية السعودية
السيد صالح بن عبد الحصري
وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون الصناعة
الرياض - المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٧٥٣٠٦
فاكس: ٤٧٧٣٩٧٣
بريد إلكتروني: sehha@vahoo.com

السيد عبد الرحمن محمد أمين الخياط
نائب السفير السعودي
سفارة المملكة العربية السعودية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١١-٨٦٠٢٤٢
فاكس: ٩٦١١-٨٦٠٤١١

السيد فيصل محمد الزواوي
رئيس القسم الاقتصادي
سفارة المملكة العربية السعودية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١١-٨٦٠٢٤٢
فاكس: ٩٦١١-٨٦٠٤١١

السيد سعد بخيت الدوسري
سكرتير وكيل الوزارة لشؤون الصناعة
وزارة التجارة والصناعة
الرياض، المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٧٧٩٤٠
فاكس: ٤٧٧٧٩٤٠

السيد سعود محمد عرفات
مهندس مشرف
ص.ب: الرياض ١٤٩
الرياض - المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٧٧٩٤٠
فاكس: ٤٧٧٧٩٤٠

الجمهورية العربية السورية
السيد غسان الرفاعي
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
دمشق - الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٢٢١٣٥١٣
فاكس: ٢٢٢٥٦٩٥

السيد سامي عبد العزيز الحمد
سكرتير أول
سفارة دولة الكويت - بيروت
ص.ب: ٤٨٣٨٠ بيروت
هاتف: ٠١-٨٢٢٥١٥
فاكس: ٠١-٨٤٢٢٢٠

السيد ناصر حسين البغلي
ملحق تجاري
وفد الكويت الدائم لدى الامم المتحدة في جنيف
جنيف، سويسرا
هاتف: ٤١٢٢-٩١٤٠١٠٠
فاكس: ٤١٢٢-٧٤٠٢١٥٥
بريد إلكتروني: wtokwt@hotmail.com

السيد فيصل يوسف المصنف
وزارة الكهرباء والمياه
ص.ب.: ١٧١٤٣
الكويت - دولة الكويت
هاتف: ٩٦٥-٩٠٣٠٠٦٤
فاكس: ٩٦٥-٥٣٧١٣٣٠
بريد إلكتروني: faisalmudhaf@engineer.com

السيد عبد الكريم عايد
مراقب التخطيط الاستراتيجي
وزارة الطاقة
الكويت - دولة الكويت
بريد إلكتروني: ayedab@hotmail.com

السيد عبد اللطيف عبد النبي الهندال
مراقب - إدارة المنظمات العالمية
ص.ب: ٢٠٦٨ الصفاة، الرمز البريدي ١٣٠٣٠ الكويت
الكويت - دولة الكويت
هاتف: ٩٦٥-٢٤٨٣٧٣١
بريد إلكتروني: foreigntrade2216@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية
السيد مروان حمادة
وزير الاقتصاد والتجارة
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٣٤٠٥٠٣
فاكس: ٠١-٣٤٩٤٥٩

السيد عبد الرحمن الدوسري
قنصل سفارة قطر في لبنان
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٨٦٥٢٧١
فاكس: ٠١-٨١٠٤٦٠

السيد عبد العزيز بن يوسف الخلفي
وكيل الوزارة المساعد
وزارة الاقتصاد والتجارة
ص.ب: ٢٢٣٥٥
الدوحة - دولة قطر
هاتف: ٤٩٣٢٢٢٢
فاكس: ٤٩٣٢٠٢٢
البريد الإلكتروني: doc@qatar.net.qa

السيد خليفة بن أحمد بن محمد السعودي
مكتب منظمة التجارة العالمية
وزارة الاقتصاد والتجارة
الدوحة، دولة قطر
ص.ب.: ٢٢٣٥٥
هاتف: ٤٩٣٢٠٠٥
فاكس: ٤٩٣٢٠٠٦
بريد إلكتروني: mecforeign@qatar.net.qa

السيد فهد سعيد العمودي
مدير العلاقات العامة
وزارة الاقتصاد والتجارة
الدوحة، دولة قطر
هاتف: ٩٧٤-٤٩٣٢٠٠٨
فاكس: ٩٧٤-٤٩٣٢٠٠٧

دولة الكويت
السيد عباس علي نقي
وكيل وزارة الطاقة المساعد للشئون الاقتصادية
وزارة الطاقة
الكويت - دولة الكويت
هاتف:

السيدة ألفت ابراهيم العلي
رئيسة قسم تجارة الخدمات
إدارة المنظمات العالمية
وزارة التجارة والصناعة
الكويت - دولة الكويت
هاتف: ٩٦٥-٢٤٨٣٧٧٣
فاكس: ٩٦٥-٢٤٦٢٧٩٨
بريد إلكتروني: foreigntrade2216@hotmail.com

السيد محمد عيسى
الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية
وزارة الخارجية اللبنانية
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٣٣٣١٠٠
فاكس: ٠١-٣٣٤٤٧٩

السيدة سهير ندي
خبيرة في الملكية الفكرية
منسق قوانين تجارية
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: ٠١-٣٤٠٥٠٣
فاكس: ٠١-٣٤٩٤٥٩
بريد إلكتروني: snadde@economy.gov.lb

السيد بول سالم
مستشار نائب رئيس مجلس الوزراء
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٢٠٠١٨٤
فاكس: ٠١-٢٠٠٦٨٧

السيدة لما عويجان
مسئول شؤون اقتصادية تجارية
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: ٠١-٣٤٠٥٠٣
فاكس: ٠١-٣٤٩٤٥٩

السيد فادي مكي
مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: ٠١-٣٤٠٥٠٣
فاكس: ٠١-٣٤٩٤٥٩

السيدة سهى باسيل عطالله
مسؤول شؤون تجارية
وزارة الاقتصاد والتجارة
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٣٤٠٥٠٣
فاكس: ٠١-٣٤٩٤٥٩
البريد الإلكتروني: satallah@economy.gov.lb

السيد مالك عاصي
رئيس قسم التجارة الخارجية
وزارة الاقتصاد والتجارة
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١١-٣٤٥٢٦٢
فاكس: ٩٦١١-٣٤٥٢٦١
بريد إلكتروني: msddi@economy.gov.lb

السيدة مايا نبيه أبو ظهر
رئيسة قسم
وزارة الاقتصاد والتجارة
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٣-٤٤٣٢٧١
بريد إلكتروني: mabouzahr@economy.gov.lb

السيد جورج الخوري
رئيس مصلحة الدراسات الاقتصادية والإنماء الصناعي
وزارة الصناعة
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٤٢٧١١٩

السيدة أريان سعادة
مدير مشروع
وزارة البيئة
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٣-٦٨٠٦٣٠
فاكس: ٠٤-٥٢٥٠٨٠

السيدة رفيق قببسي برّو
رئيسة المركز المعلوماتي للتجارة
وزارة الاقتصاد والتجارة
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٧٤٣٩٢٩
فاكس: ٩٦١-١-٧٤٦٣١٤
بريد إلكتروني: rberro@economy.gov.lb

السيدة ريماء يونس الخطيب
النقطة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية
مصرف لبنان المركزي
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٧٤١٧٥٤
بريد إلكتروني: rvounes@bd.gov.lb

السيد جودت عبد العظيم الحجار
مدير الشؤون الاقتصادية
وزارة الخارجية والمغتربين
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٢٠٠٤٦١

السيد أشرف عز الدين
مستشار تجاري، رئيس المكتب التجاري
سفارة جمهورية مصر العربية في بيروت
هاتف: ٩٦١١-٨٦٧٩١٧

السيد حسن حنيني
مراقب أول في المجلس الأعلى للجمارك
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١١-٨٦٠٢٤٢
فاكس: ٩٦١١-٨٦٠٤١١

السيدة أميرة عبد الرحيم علي
ملحق دبلوماسي
سفارة جمهورية مصر العربية
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١١-٨٦٧٩١٧
بريد إلكتروني: amirarahim@hotmail.com

جمهورية مصر العربية
السيد يوسف بطرس غالي
وزير التجارة الخارجية
القاهرة - جمهورية مصر العربية

الجمهورية اليمنية
السيد خالد راجح شيخ
وزير الصناعة والتجارة
صنعاء - الجمهورية اليمنية
هاتف: ٩٦٧-١-٢٥٢٤٥٦
فاكس: ٩٦٧-١-٢٥٢٣٤٠

السيد سيد محمد البوص
مستشار وزير التجارة الخارجية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٣٩٥٤٠٦١
فاكس: ٢٠٢-٣٩٠٣٠٢٩
بريد إلكتروني: elbous@hotmail.com

السيد احمد الباشا
سفير الجمهورية اليمنية
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٨٥٢٦٨٢

السيد مجدي أحمد فرحات
وزير مفوض تجاري
بعثة مصر لدى الأمم المتحدة بجنيف
هاتف: ٤١-٢٢-٧٣٢٢٢٤٨
فاكس: ٤١-٢٢-٧٣١٦٨٢٨
بريد إلكتروني: farahat@email.com

السيد مطهر عبد العزيز العباسي
وكيل الوزارة لقطاع خطط التنمية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
صنعاء - الجمهورية اليمنية
هاتف: ٩٦٧-١-٢٥٠١١٤
فاكس: ٩٦٧-١-٢٥٠١٢٠

السيد وليد نبيل علي النزهي
رئيس الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية
وزارة التجارة الخارجية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٤٣٢٦٨٤٧
فاكس: ٢٠٢-٢٠٢٦٨١
بريد إلكتروني: walide47@hotmail.com

السيد نجم الدين عبد الله الأنسي
مدير عام نظم المعلومات والبيانات
وزارة التخطيط اليمنية
صنعاء - الجمهورية اليمنية
هاتف: ٠١-٢٣٩٦٧٦
بريد إلكتروني: starofyemen@yemen.net.ye

السيد خالد الغزالي حرب
وكيل وزارة للشؤون المالية والاقتصادية
وزارة البترول
القاهرة - جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٢٧٦٦٤٤٢
فاكس: ٢٠٢-٦٧٠٦٤٢٩

السيد نجيب حاميم
مستشار وزير الصناعة والتجارة لشؤون منظمة التجارة العالمية
وزارة الصناعة والتجارة
صنعاء - الجمهورية اليمنية
هاتف: ٩٦٧-١-٢٥٢٤٥٦
بريد إلكتروني: nhamim@hotmail.com

باء- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في اللجنة

الجمهورية التونسية

السيد محمد الهادي الخضراوي
قائم بأعمال السفارة التونسية في بيروت
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٥٥-٤٥٧٤٣٠

السيد عبد الحكيم عموش
سفارة الجزائر في لبنان
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١١-٨٢٦٧١١
فاكس: ٩٦١١-٨٢٦٧١٢

بريد إلكتروني: hakim_bey@hotmail.com

جمهورية السودان

السيد سيد أحمد البخيت
سفير السودان ببيروت
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٧٩٢٠٢٣

السيد مالك بوزقرو

مدير الخدمات

وزارة التجارة والسياحة والصناعات التقليدية
تونس - الجمهورية التونسية

جمهورية موريتانيا الإسلامية

السيد محمد سائق ولد محمد الأمين
رئيس البعثة الدائمة لموريتانيا بجنيف
هاتف: ٤١٢٢-٩٠٦١٨٤٠
فاكس: ٤١٢٢-٩٠٦١٨٤١

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد نور الدين بوكروح
وزير التجارة
الجزائر - الجمهورية الجزائرية
هاتف:

جمهورية القمر المتحدة

السيد نديم صلاح لبابيدي
القنصل في لبنان
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٣٤٢٧٠٨/٠٣-٧٠٧٧٤٧

السيد أحمد لخضر دبابي

مدير بوزارة التجارة
الجزائر - الجمهورية الجزائرية
هاتف: ٢١٣-٢١-٦٣١٢٦٩

السيد عبد الحميد بوزقاو
مستشار في وزارة الطاقة والمناجم
الجزائر - الجمهورية الجزائرية
هاتف: ٢١-٦٥٤٤٩٦

بريد إلكتروني: a.bouzgaou@mcm.gov.dz

جيم- منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

منظمة العمل الدولية (ILO)

Ms. Rania Bikhazi
Enterprise Specialist
International Labour Organization
Beirut - Lebanon
Tel: 01-752400
Fax: 01-752406
E-Mail: bikhazi@ilo.org

Mr. Taleb Rifai
Regional Director
International Labour Organization
Beirut- Lebanon
Tel: 01-752400
Fax: 01-752405
E-Mail: rifai@ilo.org

Mr. Norbert Lebale
Economic Affairs Officer
Division on International Trade in Goods and
Services and Commodities
UNCTAD, Palais des Nations
Geneva- Switzerland
Tel: +41(0)229175628
Fax: +41(0)229170044
E-mail: norbert.lebale@unctad.org

Ms. Simonetta Zarrilli
Economic Affairs Officer
Geneva, Switzerland
Tel: 41 22 917 56 22
Fax: 41 22 917 00 44
E-mail: simonetta.Zarrilli@unctad.org

Mr. Saïd Guehria
Consultant
UNCTAD
Geneva, Switzerland
Tel: 41 22 320 1043
E-mail: saidguehria@hotmail.com

Ms. Irene Musselli
Consultant
UNCTAD
Geneva, Switzerland
Tel: 41229071234
Fax: 41229070044
E-Mail: i.musselli-alumi@lse.ac.uk

Mr. Santiago Fernandez De Córdoba
Economist
Geneva, Switzerland
Tel: 41 22 917 56 50
Fax: 41 22 917 00 44
E-mail: santiago.fernandez.de.cordoba@unctad.org

ITC/UNCTAD-WTO مركز التجارة الدولية

Mr. Abdeslam Azuz
Senior Trade Promotion Officer
Geneva, Switzerland
Tel: 41 22 7300386
Fax: 41 22 7300811
E-mail: azuz@intracen.org

Ms. Lama Nasr
Senior Employers' Specialist
International Labour Organization
Beirut -Lebanon
Tel: 01-752400
Fax: 01-752406
E-Mail: nasr@ilo.org

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

Mr. Abdelsalam Ould Ahmed
FAO Representative in Lebanon
FAO
Beirut- Lebanon
Tel: 05-924006
E-Mail: fao-lb@fao.org

Ms. Marie-Louise Hayek
Program Assistant
FAO
P.O.Box 40010
Beirut- Lebanon
Tel: 05- 924005/6/7
Fax: 05- 922 128
E-mail: fao-lb@fao.org

Ms. Solange Matta-Saade
FAOR Assistant (Programme)
FAO
Beirut- Lebanon
Tel: 05-924005
Fax: 05-922128
E-Mail: fao-lb@fao.org

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

Mr. Lakshmi Murdeshwar Puri
Director International Trade Division
UNCTAD, Palais des Nations
Geneva- Switzerland
Tel: 0041229175176
E-mail: lakshmipuri@unctad.org

Ms. Mina Mashayekhi
OIC, Trade Negotiations and Commercial
Diplomacy Branch, DITC.
UNCTAD, Palais des Nations
Geneva- Switzerland
Tel: 0041229175176
E-mail: mina.mashayekhi@unctad.org

Mr. Jamal Al-Kibbi
World Bank Cairo Office
Cairo, Egypt
Tel: 202-5741670
Fax: 202-574 1676
E-mail: jkibbi@worldbank.org

منظمة التجارة العالمية (WTO)

Mr. Abdel-Hamid Mamdouh
Director of Trade in Service
WTO
Geneva, Switzerland
Tel: 41-22-7395435
Fax: 41-22-7395771
E-mail: abdel-hamid.mamdouh@wto.org

Mr. Samer Seif El Yazal
Trade Policy Specialist
WTO
Geneva-Switzerland
Tel: 41 22 739 54 59
Fax: 41 22 739 57 64
E-mail: samer.seif@wto.org

المنظمة العالمية للمارك (WCO)

Mr. Kunio Mikuriya
Deputy Secretary General
Bruxelles, Belgique
Tel: 32-22099408
Fax: 32-22099499
E-mail: kunio.mikuriya@wcoomd.org

Mr. Thierry Piraux
Technical Officer
World Customs Organization
Bruxelles, Belgique
Tel: 320-22099344
Fax: 320-22099493
E-mail: thierry.piraux@wcoomd.org

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)

Ms. Salwa Saniora Baassiri
Secretary General
National Commission for UNESCO
Beirut- Lebanon
Tel: 01-786682
Fax: 01-786656
E-Mail: cnlu@cyberia.net.lb

Ms. Veronique Dauge
Programme Specialist Culture
UNESCO
Beirut- Lebanon
Tel: 01-850013
Fax: 01-824854
E-Mail: v.dauge@unesco.org

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)

Ms. Ola Zahran
Counsellor
Cooperation for Development
Bureau of Arab Countries
World Intellectual Property Organization
Tel: 41-22-3389794
E-Mail: ola.zahran@wipo.int

منظمة الصحة العالمية (WHO)

Mr. Gabriel Elias Rifka
Consultant
WHO
Beirut- Lebanon
Tel: 01-632970

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (World Bank)

Mr. Jeffrey D. Lewis
Economic Adviser
International Trade Department (PRMTR)
Washington- USA
Tel: 202-458-2487
Fax: 202-522-2578
E-Mail: jlewis4@worldbank.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

Mr. Khaled Alloush
Resident Coordinator/ Resident Representative
UNDP Bahrain
Bahrain
Tel: 973319414
Fax: 973311500
E-Mail: khaled-alloush@undp.org

Mr. Taoufik Mohamed Ben Amara
UNDP Representative in Damascus
Damascus- Syria
Tel: 61298089
Fax: 6114541
E-Mail: taoufik.benamara@undp.org

Mr. Mukesh Kapila
UN Resident Coordinator for Sudan
Khartoum- Sudan
Tel: 249 11780565
Fax: 249 11 783826
E-Mail: mukesh.kapila@undp.org

Mr. Raymond Youssef El-Khoury
Inspector- Lebanese Customs
World Customs Organization
Beirut, Lebanon
Tel: 810966
Fax: 866094
E-mail: elkhoury@cyberia.net.lb

World Tourism Organization

Mr. Henryk Hamdszuh
Chief quality in tourism development
Madrid - Spain
Tel: 34915678170
Fax: 34915713733
E-Mail: quality@world-tourism.org

دال- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

منظمة العمل العربية

السيد ابراهيم قويدر
الامين العام لمنظمة العمل العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٣٦٢٧٢٤ - ٢٠٢
فاكس: ٧٤٨٤٩٠٢ - ٢٠٢

السيد محمود ابراهيم
مستشار أول

منظمة العمل العربية
هاتف: ٣١٢٢٦١٦ - ٩٦٣-١١
فاكس: ٣١٢٢٦١٧ - ٩٦٣-١١
بريد إلكتروني: a.l.o.alsalameh@net.sy

السيد سليم ابو حرفوش
مستشار في منظمة العمل العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٣٣٦٢٧١٩ - ٢٠٢
فاكس: ٧٤٨٤٩٠٢ - ٢٠٢

جامعة الدول العربية

السيد هشام يوسف
رئيس مكتب الأمين العام
جامعة الدول العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٥٧٩٧٨٠٩ - ٢٠٢
فاكس: ٥٧٤٠٣٣١ - ٢٠٢
بريد إلكتروني: cofs@las.int

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

السيد احمد جويلي
أمين عام
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
القاهرة- جمهورية مصر العربية

منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)

السيد محمد مختار اللبابيدي
مدير، إدارة الشؤون الفنية
منظمة الدول العربية المصدرة للبترول
ص.ب: ٢٠٥٠١ الصفاة، ١٣٠٦٦ الكويت
الكويت- دولة الكويت
هاتف: ٩٦٥-٤٨٤٧٤٩٠
فاكس: ٩٦٥-٤٨١٥٧٤٧
بريد إلكتروني: muchtar_lababidi@hotmail.com

السيدة رولا نصر الدين

أخصائي بيئة
منظمة الدول العربية المصدرة للبترول
الكويت- دولة الكويت
هاتف: ٩٦٥-٤٨٤٧٤٩٠
فاكس: ٩٦٥-٤٨١٥٧٤٧
بريد إلكتروني: masreddine@hotmail.com

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

السيد سالم عبد الكريم اللوزي
مدير عام المنظمة
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
الخرطوم- السودان
هاتف: ٢٤٩-١١-٤٧١٣٧٤
فاكس: ٢٤٩-١١-٤٧١٠٥٠
البريد الإلكتروني: aoad@sudanmail.net

السيد عباس عبد الرحمن ابو عوف
المستشار الفني للمنظمة
ص.ب.: ٤٧٤
رمز بريدي ١١١١١
الخرطوم، السودان
هاتف: ٤٧٧٦١٧
فاكس: ٤٧١٤٠٢
بريد إلكتروني: abbas@aoad.org

المنظمة العربية للتنمية الإدارية

السيد عبد القادر فتحي لاشين
مستشار في المنظمة العربية للتنمية الإدارية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢- ٢٥٨٠٠٠٦
فاكس: ٢٠٢-٢٥٨٠٠٧٧
بريد إلكتروني: arado@arado.org.eg

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)

السيد هشام نشابة
رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة
بيروت، لبنان
٩٦١١-٣٦٥٣٩٣
٩٦١١-٣٦٥٣٩٤
بريد إلكتروني: hinash@cyberia.net.lb

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيد ريجان مبارك فايز
مدير إدارة التجارة والصناعة
ص.ب.: ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢
الرياض، المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٨٢٦٣٧٠
فاكس: ٤٨٢٧٧١٦
بريد إلكتروني: rihan@gcc-sg.com

السيد سليمان سعود السباري
أخصائي اقتصادي/ الشؤون الاقتصادية
مجلس التعاون لدول الخليج العربية- الأمانة العامة
الرياض- المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٨٢٧٧٧٧
فاكس: ٤٨٢٧٧١٦

صندوق النقد العربي

السيد عادل التجاني علي عبد الله
الدائرة الاقتصادية والفنية
ص.ب: ٢٨١٨
أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١٢-٦٢١٥٠٠٠
فاكس: ٩٧١٢-٦٣٢٦٤٥٤

مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC)

Mr. El-Wathig Kameir
Senior Program Officer
Cairo-Egypt
Tel: 202-3367051
Fax: 202-3367056
E-mail: ekameir@idrc.org.eg

مركز زايد للتنسيق والمتابعة

السيد محمد خليفة المرر
مدير تنفيذي
مركز زايد للتنسيق والمتابعة
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٠٢-٦٦٦٦١٣٠
فاكس: ٠٢-٦٦٦٣٠٨٨

السيد طارق محمد فرج
العلاقات العامة
مركز زايد للتنسيق والمتابعة
البريد الإلكتروني: www.zccf.org.ae

معهد الكويت للأبحاث العلمية

السيدة فريال عثمان الفريح
نائب المدير العام للمعلومات
معهد الكويت للأبحاث العلمية
الكويت - دولة الكويت
هاتف: ٤٨٣٦١٠٠
فاكس: ٤٨٣٦٦٠٣
بريد إلكتروني: ffareh@kisar.edu.kw

الهلال الأحمر القطري

السيد محمد بن غانم العلي المعاضيد
المدير العام
الهلال الأحمر القطري
ص.ب: ٥٤٤٩
الدوحة - دولة قطر

منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)

Mr. Alvaro Silva-Calderon
Secretary General
OPEC
Vienna- Austria

Mr. Khaled Arebi
Petroleum Industry Analyst
OPEC
Vienna- Austria
Tel: 21112426

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

السيد الياس توفيق غنطوس
الأمين العام
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٨١٤٢٧٠
فاكس: ٠١-٨٠٦٨٤٠
البريد الإلكتروني: gucciaac@destination.com.lb

السيدة ناهد النعماني
باحثة اقتصادية
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٨١٤٢٧٠
فاكس: ٠١-٨٠٦٨٤٠

مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري)

السيد محمد عبد الكريم علي عبد ربه
مستشار
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 202 4513921
فاكس: 202 4513918
بريد إلكتروني: mabdrabo@cedare.org.eg

مؤسسة الفكر العربي

السيد علي ماهر السيد
الأمين العام
مؤسسة الفكر العربي
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٩٧١٠٠

اتحاد المصارف العربية

السيد فؤاد شاكر
الأمين العام
اتحاد المصارف العربية
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٧٨٥٧١١
فاكس: ٠١-٨٦٧٩٢٥
بريد إلكتروني: fshaker@uabonline.org

منتدى البحوث الاقتصادية

السيدة هبة أبو شنيف
منسقة أولى للأبحاث
القاهرة - جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٣٣٧٠٨١٠
بريد إلكتروني: Haboushnief@erf.org.eg

السيد عماد شهاب
بيروت، لبنان
هاتف: ٧٨٥٧١١
فاكس: ٨٦١٦٦٤

بريد إلكتروني: imad@uabonline.org

تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان

السيد كامل مهنا
المنسق العام
ص.ب: ١٤-٥٥٦١
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-٠١-٣١٧٢٩٣
فاكس: ٩٦١-٠١-٣٠٥٦٤٦
بريد إلكتروني: amel@cyberia.net.lb

رواق عوشة بنت حسين الثقافي

السيدة موزة غباش
رئيسة
دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٠٤٢٦٣٤٤٠٧
فاكس: ٠٤٢٦١٦١٢٣
البريد الإلكتروني: mouzaghubash@yahoo.com

جمعية النساء العربيات في الأردن

السيدة املي نفاع
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
ص.ب.: ١١١١٨
هاتف: ٥٦٩٧٦٦٨
بريد إلكتروني: awo@nets.com.jo

جمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية

السيدة الجوهرة محمد الوالي
رئيسة مجلس إدارة
جمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية بالقصيم
هاتف: ٩٦٦٥٥١٤٠٦٣٥

The Ford Foundation

Mr. Aiman F. Mackie
Program Associate
Governance and Civil Society
Peace and Social Justice Program
Tel: 212-573-4766
Fax: 212-351-3653
E-Mail: a.mackie@fordfound.org

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة دعد بوملهب عطاش
بيروت - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٤-٧١٢٢٩٩
فاكس: ٠٤-٧١١١٩٨

هـ- المستشارون

السيد علاء شلبي
مستشار

القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٤١٨٧٣٣٠

السيد ناجي أبي عاد
مستشار

بعبدا - الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-٣-٣١١٩٨٩

بريد إلكتروني: najiabiad@hotmail.com

السيد محمد مأمون عبد الفتاح
مستشار
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٦٣٢٧٦٦١

السيد أشرف شمس الدين
مستشار
الجيزة- جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٥٧٢٧٢٢٦ أو
٠٠٢٠١٠١٦١٧٨٠٣

واو - إسكوا

السيدة مرفت تلاوي
الأمين التنفيذي
الأمم المتحدة- إسكوا
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٧٨٨٠٠
فاكس: ٠١-٩٨١٥١٠
البريد الإلكتروني: mtallawy@un.org

السيد محمد مراياتي
مستشار إقليمي/إسكوا للعلم والتكنولوجيا
الأمم المتحدة- إسكوا
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٧٨٥٣٨
البريد الإلكتروني: mravati@un.org

السيدة مريم العوضي
نائب الأمين التنفيذي
الأمم المتحدة- إسكوا
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٧٨٨٠٥
البريد الإلكتروني: malawadhi@un.org

السيد محمد رضوان
رئيس فريق قضايا منظمة التجارة العالمية
دائرة العولمة والتكامل الإقليمي
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٧٨٣٤٣
البريد الإلكتروني: radwanm@un.org

السيدة نكاء مخلص الخالدي
مدير دائرة العولمة والتكامل الإقليمي
الأمم المتحدة- إسكوا
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٧٨٣٥١
البريد الإلكتروني: alkhalidi@un.org

السيد محمود الحبر
مسؤول أول شؤون اقتصادية
فريق تسهيل النقل والتجارة
دائرة العولمة والتكامل الإقليمي
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٧٨٣٥٧
بريد إلكتروني: melhibir@un.org

السيد محسن هلال
مستشار إقليمي/إسكوا لشؤون منظمة التجارة العالمية
الأمم المتحدة- إسكوا
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٧٨٣٤٠
بريد إلكتروني: helalm@un.org

السيد بسام عناني
مسؤول أول شؤون اقتصادية
فريق تسهيل النقل والتجارة
دائرة العولمة والتكامل الإقليمي
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٧٨٣٥٧
بريد إلكتروني: melhibir@un.org

السيد نبيل صفوت
رئيس فريق تسهيل النقل والتجارة
دائرة العولمة والتكامل الإقليمي
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٧٨٣٤٢
بريد إلكتروني: safwatn@un.org

السيد عبد الإله الديوجي
مستشار إقليمي/إسكوا لشؤون الاتصالات وشبكات الكمبيوتر
الأمم المتحدة- إسكوا
بيروت- الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٧٨٥٣٩
بريد إلكتروني: dewachi@un.org

المرفق الثاني

تنظيم الأعمال

الخميس ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٣

استقبال وتسجيل المشاركين ٨،٣٠ - ٩،٣٠

الافتتاح وكلمات الترحيب ٩،٣٠ - ١٠،٣٠

- السيدة مرفت تلاوي، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للاسكوا
- السيد أحمد جويلي، أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
- السيد عصام فارس، نائب رئيس الوزراء اللبناني
- السيد هشام يوسف، ممثل جامعة الدول العربية
- السيدة لاكشامي بوري، ممثل الأمين العام للأنكتاد
- السيد ألفارو سيلفا كالديرون، أمين عام منظمة الأوبك
- السيد عبد الحميد ممدوح، ممثل المدير العام لمنظمة التجارة العالمية
- السيد جيفري لويس، ممثل البنك الدولي

استراحة ١٠،٣٠ - ١١،٠٠

الجلسة الأولى : استعراض عام

١١،٠٠ - ١٢،٠٠

- رئيس الجلسة : الدكتور/ يوسف بطرس غالي وزير التجارة الخارجية ، مصر
- الوضع الحالي لبرنامج عمل الدوحة
- * عبد الحميد ممدوح ، منظمة التجارة العالمية
- مناقشات
- نتائج اجتماع الخبراء الذي عقدته الاسكوا للإعداد للاجتماع الوزاري ٢٢-٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣
- * نكاه مخلص الخالدي، الاسكوا

الجلسة الثانية

١٢،٠٠ - ١٣،٠٠

- رئيس الجلسة : السيد/ مروان حماده وزير الاقتصاد والتجارة ، لبنان
- الزراعة
- * تقرير رئيس جلسة اجتماع الخبراء المعنية بالزراعة
- مناقشات
- النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية
- * تقرير رئيس جلسة اجتماع الخبراء المعنية بالنفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية
- مناقشات

الجلسة الثالثة

١٣،٠٠ - ١٤،٠٠

رئيس الجلسة : الشيخ / حميد بن أحمد المعلا وزير التخطيط ، دولة الإمارات العربية المتحدة

- قضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية

* تقرير رئيس جلسة اجتماع الخبراء المعنية بقضايا التنفيذ والمعاملة الخاصة والتفضيلية

مناقشات

- قواعد منظمة التجارة العالمية

* تقرير رئيس جلسة اجتماع الخبراء المعنية بقواعد منظمة التجارة العالمية

مناقشات

غذاء

١٦،٠٠ - ١٤،٠٠

الجلسة الرابعة

١٧،٣٠ - ١٦،٠٠

رئيس الجلسة : السيد/ نور الدين بوكروح وزير التجارة، الجزائر

- التجارة في الخدمات

* تقرير رئيس جلسة اجتماع الخبراء المعنية بالتجارة في الخدمات

مناقشات

- حقوق الملكية الفكرية

* تقرير رئيس جلسة اجتماع الخبراء المعنية بحقوق الملكية الفكرية

مناقشات

الجمعة ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣

الجلسة الخامسة

١١،٠٠ - ٩،٣٠

رئيس الجلسة : السيد/ على صالح الصالح وزير التجارة ، البحرين

- موضوعات سنغافورة

* تقرير رئيس جلسة اجتماع الخبراء المعنية بموضوعات سنغافورة

مناقشات

- التجارة والدين والتمويل

* تقرير رئيس جلسة اجتماع الخبراء المعنية بالتجارة والدين والتمويل

مناقشات

- التجارة ونقل التكنولوجيا

* تقرير رئيس جلسة اجتماع الخبراء المعنية بالتجارة ونقل التكنولوجيا

مناقشات

استراحة

١١،٣٠ - ١١،٠٠

الجلسة السادسة

١٢،٣٠ - ١١،٣٠

رئيس الجلسة : الشيخ / حمد بن فيصل آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة، دولة قطر

- التجارة والبيئة

* تقرير رئيس جلسة اجتماع الخبراء المعنية بالتجارة والبيئة

مناقشات

- الانضمام لمنظمة التجارة العالمية
- مناقشات
- موضوعات أخرى

١٥,٠٠ - ١٢,٣٠ صلاة الجمعة وغذاء

١٦,٠٠ - ١٥,٠٠ الجلسة السابعة : المساعدة الفنية وبناء القدرات
رئيس الجلسة : السيد/ غسان الرفاعي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، سوريا
* تقرير رئيس جلسة اجتماع الخبراء المعنية بالمساعدة الفنية وبناء القدرات
مناقشات

١٧,٠٠ - ١٦,٠٠ جلسة ختامية

رئيسي الجلسة :
الدكتور/ أحمد جويلى، الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية
السيدة/ مرفت تلاوي، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والسكرتير التنفيذي للاسكوا

